الدرس الثالث: التحول الديمقراطي: الشروط والاستراتيجيات.

الهدف: يستهدف هذا الدرس تناول الشروط الاساسية للتحول الديمقراطي، وكذا ابرز استراتيجياته المؤسساتية والاجتماعية وكذا الاستراتيجية المرتبطة بالفعل السياسي .

اولا. شروط التحول الديمقراطي:

– **سيادة حكم القانون** واستقرار مؤسسات الدولة الوطنية وحيادتها التي بدونها تتحول آليات وظواهر كالانتخابات الدورية وتداول السلطة والتعددية الحزبية وتنوع كيانات المجتمع المدني إلى واجهات خالية من المضامين والنتائج الديمقراطية.

– **التسليم العام بشرعية الدولة المعنية** في حدودها المتعارف عليها وبرباط مواطنيتها المحدد في إطارها الدستوري والقانوني، وتنوع النخب السياسية والاقتصادية الممارسة للسلطة على المستويات الوطنية والمحلية على النحو الذى يضمن عدم تركز السلطة في قبضة القلة، ويؤدى إلى شيء من الفصل والرقابة المتبادلة بين ممارسي السلطة ويخدم من ثم الصالح العام.

– **توفر درجة من النمو الاقتصادي (الشرط الاقتصادي)** ومن تماسك الطبقة الوسطى كأمر لا غنى عنه لإنجاز التحول نحو الديمقراطية ولاستقرار الحكم الديمقراطي .

– **الوعي السياسي والثقافي (الشرط الثقافي)** بالديمقراطية وهو ما يعني ضرورة استقرار الديمقراطية كثقافة وسلوك في الوعي الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع.

ثانيا. استراتيجيات التحول الديمقراطي:

تعتبر عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وشاقة، وبما أنه لا يكفي تحقيق هامش من الانفتاح الديمقراطي ويكون محدودا يتذبذب بين الاستمرار والانهيار، لابد من ترسيخ هذا الانفتاح حتى تصبح الديمقراطية كقيم وإجراءات الاختيار الذي لا بديل عنه. وبما أن هذه العملية مستمرة وطويلة حتى الوصول إلى توطيد الديمقراطية، فإن الأمر يحتاج إلى وضع استراتيجيات عديدة، تضمن الارتقاء بعملية التحول نحو الديمقراطية إلى درجة النضج. ولقد اهتدت الأدبيات السياسية إلى ثلاث استراتيجيات تراها أساسية ومهمة من أجل الوصول إلى توطيد الديمقراطية وهي:

–**<u>الإستراتيجية المؤسسية:</u>** بما أن الديمقراطية ترتكز في المقام الأول على مشاركة واسعة لقطاع عريض من المواطنين في الحياة السياسية، فإن الإستراتيجية المؤسسية تعني أن تقوم القيادة السياسية بإنشاء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب التطلعات الشعبية المتزايدة للمشاركة في الحياة العامة، كالأحزاب السياسية، الجمعيات، إجراء انتخابات سليمة لضمان مشاركة فعالة في البرلمان، السماح لمؤسسات المجتمع المدني بالنشاط، ضمان استقلالية القضاء.

وفي هذا الصدد أكد صامويل هنتجتون على ضرورة مأسسة الحياة السياسية في الدول التي استقلت حديثا، من أجل ضمان استيعاب أكبر قدر من التطلعات المتزايدة للمشاركة في الحياة السياسية، تقف على رأس هذه المؤسسات الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. فوجود مثل هذه المؤسسات من شأنه أن يرسخ قواعد وأسس المبادرة السياسية، وتوزيع السلطة بين الفاعلين السياسيين، وتوفير آليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم منع الفساد والتعسف في استخدام السلطة. بالإضافة إلى بناء المؤسسات لابد من أن تكون الانتخابات نزيهة، وحرية الصحافة و(...) بما يحقق التحول الديمقراطي.

-**الاستراتيجية الاجتماعية:** إذا كانت الديمقراطية تركز على مبدأ الأغلبية مع صيانة حقوق الأقلية، فإن ذلك لن يتحقق على المستوى الاجتماعي، إلا من خلال اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لضمان عدالة توزيعية. وهو ما يعني إعادة توزيع الموارد بين الأفراد بشكل عادل يضمن حقوق جميع أفراد المجتمع. ومن ثم ترتكز الإستراتيجية الاجتماعية لعملية التحول الديمقراطي على توجيه الثروة في القطاع الخاص والعام لأداء وظيفتها الاجتماعية، وعدم استخدام السلطة للاستحواذ على المال العام...

-**إستراتيجية الفعل السياسي:** ويُقصد بها اتخاذ القيادة السياسة لكافة الإجراءات والوسائل والمتطلبات المرحلية، قصد مواكبة النهج الديمقراطي من خلال هذه الإجراءات.

ومن ثم تركز إستراتيجية الفعل السياسي على إنشاء المؤسسات الحديثة التي تتلاءم ومرحلة الديمقراطية. أما إذا كانت المتطلبات تتعلق بمزيد من الحريات السياسية والمدنية والمشاركة، فإن الإستراتيجية هنا لابد أن تركز على استحداث مؤسسات أخرى جديدة تتلاءم مع هذه الاحتياجات.

وإذا كانت إستراتيجية الفعل السياسي تؤكد على إنشاء المؤسسات السياسية التي تتناسب مع الاحتياجات الشعبية، فإنه لابد وأن تكون هذه المؤسسات فعالة في بناء الديمقراطية الحقيقية.

ولقد اهتم العديد من الباحثين بفعالية هذه المؤسسات من خلال التركيز على مجموعة من المعايير التي تكتسب بموجبها هذه المؤسسات القدرة والفعالية.

وفي حين رأى صامويل هنتجتون في وجود معايير، التماسك، التنظيم، الاستقلالية والتعقيد، مهم لإضفاء صفة المؤسسة على أي تنظيم حتى يكسب قدره على الأداء. ركز رالف برياتي Ralf Briabanti على سبعة مؤشرات أو عناصر من شأن توفرها رفع كفاءة المؤسسات السياسية، ودفعها باتجاه عملية التنمية ومن ثم التحول الديمقراطي، وهذه المؤشرات هي: الانفتاح وتقبل الجديد، الاستقلال، التوازن، التوافق والانسجام، الفاعلية الداخلية، إعادة الصياغة، الأدوار.

اسئلة لتقدير المكتسبات والمراجعة الذاتية .

عرف التحول الديمقراطي وماهي ابرز مؤشراته ؟

ماهي شروط التحول الديمقراطي وابرز انماطه ؟

ماهي ابرز المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي؟

وضح اهم استراتيجيات التحول الديمقراطي ؟